أكد انهما سيتعاملان وفق الدلائل الثابتة

العدساني: استجوابي والمويزري إلى رئيس مجلس الوزراء سيكون من محور واحد يتعلق بالسياسة العامة للحكومة

العدساني يؤكد صحة كلامه في الجلسة بأدلة موثقة

- تناقض وانقسام الحكومة من أهم الأسباب التي دعت إلى تقديم الاستجواب
- صرف 23 مليون دينار على بند الضيافة مثبت في ميزانية وزارة الداخلية
- سياسة الحكومة لا تتسم بالفعالية ولا توجد جدية في معالجة القضايا العالقة
- التراخي في العمل أدى إلى انتشار الفساد وتراجع الكويت بمختلف المجالات

كتب مصطفى كامل

كشف النائب رياض العدساني عن أن الاستجواب الذي سيقدمه والنائب شعيب المويزري إلى رئيس مجلس الوزراء سيتكون من محور واحد يتعلق بالسياسة العامة للحكومة.

وأوضح العدساني في تصريح صحفي أن الاستجواب جاء على خلفية رد فعل الحكومة حول الرسالة الواردة في جلسة مجلس الأمة بتاريخ ١١ ابريل ٢٠١٧ والمفترض الرد عليها بعد اسبوعان من تاريخ الجلسة الماضية ولكن قد تبين فيها انقسام الحكومة ما بين مؤيد ومعارض حول هذه الرسالة وكذلك غياب دور رئيس مجلس الوزراء بعدم تنسيقه فيما بين الوزراء.

وأضاف أن الرسالة الواردة قد تضمنت العديد من القضايا المهمة والعاجلة وهي المطالبة بالتزام الحكومة برفع تقرير شامل حول ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية وتلافي الملاحظات والمخالفات وكذلك بشأن العجز المالي وإصدار السندات والتوسع في الهدر وتفكيك التشابك بين الهيئات وخاصة المستحدثة إضافة إلى قضية التعيينات من غير ذوي الاختصاص وغيرها من القضايا الملحة للمواطنين والسعي نحو خلق مشروع إصلاحي شامل يرفع مستوى المعيشة.

وأشار العدساني إلى أن "من أهم الأسباب التي دعت إلى تقديم الاستجواب حيث أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع اعترض على كلمتي خلال الجلسة حينما كنت أشرح ما جاء في الرسالة الواردة وبالمقابل أبدى وزير المالية تعاونه تجاه ما اعتراض وزير الدفاع الحالي والذي كان وزير الداخلية السابق على ما طرحته كان سبباً رئيسياً لتقديم الاستجواب قبل موعده كون ذلك قد حصل بحضور رئيس مجلس الوزراء دون أن يوضح ويحسم الموقف الحكومي بشكل رسمي والمعروف بالتضامن لا الانقسام وهو ما يؤكد أن الحكومة منقسمة وغير قادرة على التنسيق للرد على رسالتي الواردة وقضاياها المهمة بالإضافة إلى أنه مؤشر على عدم استطاعة طرحته".

وتابع قائلاً إن "كل ما طرحته في جلسة مجلس الأمة كان صحيحاً وموثقاً بتقارير معتمدة من الجهات الرقابية ومثبت في الميزانية العامة ومنها ميزانية وزارة الداخلية على عهد وزيرها السابق بشأن صرف مبلغ نحو ٢٣ مليون دينار على بند الضيافة ثم صرف حوالي تسعة ملايين دينار على نفس البند في السنة المالية التي تليها رغم أن المبلغ المخصص لهذا البند هو مليونين فقط".

وذكر العدساني أن استمرار رئيس مجلس الوزراء بان ينسق الأعمال المختلفة التي نص عليها الدستور في المادة ١٢٧ "يتولى رئيس مجلس الوزراء رياسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة".

وقال إن "كل ما قلته في كلمتي خلال الجلسة الماضية كان صحيحاً وموثقاً وفي جلسة مناقشة الاستجواب سأكشف كل ما ذكرته وبالدليل القاطع".

واختتم العدساني تصريحه بقوله إن الدستور نص في المادة ١٢٣ على أن "يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية" بينما سياسة الحكومة لا تتسم بالفعالية ولا توجد جدية في معالجة القضايا العالقة وإنما المماطلة فيها والتأجيل لذلك جاء الاستجواب بعد سلسلة من الإخفاقات الحكومية التي تتطلب منا وقفة جادة تنهي هذا التراخي في العمل الحكومي الذي أدى إلى انتشار الفساد وتراجع الكويت بمختلف المجالات.

بقيمة 50 ديناراً

الطبطبائي يقترح علاوة شهرية للكويتيين لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين

وليد الطبطبائي

أعلن النائب د.وليد الطبطبائي عن تقديمه اقتراحا بقانون لمنح بدل علاوة وقود للكويتيين لمواجهة ارتفاع اسعار البنزين ونص الاقتراح على ما يأتي:

المادة الأولى: منح زيادة بصورة علاوة وقود للكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة بواقع 50 ديناراً شهرياً.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه - تنفيذ احكام القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يأتي:

دعما للمواطنين وتخفيفا للضغط الذي يقع على معاشاتهم بسبب ارتفاع أسعار البنزين، وحتى لا يحدث هذا الارتفاع ثقلا عليهم تم إعداد هذا القانون.

ونصت مادته الأولى على منح زيادة بصورة علاوة وقود للكويتيين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة بواقع 50 ديناراً شهرياً.

مثل ربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة

خليل الصالح يسأل الحربي عن نتائج دراسة الوزارة لضم شرائح جديدة إلى «عافية»

أعلن النائب خليل الصالح عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة د.جمال الحربي حول الدراسة التي اعلنت وزارة الصحة عن إجرائها لضم فئات جديدة للاستفادة من مشروع التامين الصحي للمتقاعدين "عافية".

ونص السؤال على الآتي:

منذ اشهر اعلنت وزارة الصحة عن دراسة تجريها لضم فئات جديدة للاستفادة من مشروع التامين الصحي للمتقاعدين "عافية"، كشريحة ربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة، وتاكيدا على اهمية المشروع وتوسيع نطاقه في ظل المقترحات النيابية المقدمة بضم هذه الشرائح إلى "عافية"، وانطلاقا من الحرص الدائم على اهمية تطوير البيئة الصحية في البلاد.

وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

- منح مشروع القانون الوزارة حق إضافة اي شرائح للاستفادة من "عافية" من خلال اللائحة التنفيذية للقانون، فما التعديلات التي تنوي الوزارة إجراءها على اللائحة؟ ومتى سيتم إنجازها؟ وهل هناك مسودة اولية بتلك التعديلات؟ مع تزويدي بها إن وجدت.

- ما الشرائح او الفئات التي تدرس الوزارة انضمامها إلى مشروع عافية؟

- هل هناك موعدا محددا لانتهاء الدراسة المذكورة؟ وما النتائج الأولية التي انتهت إليها؟ وهل ضم هذه الفئات بحاجة إلى كل هذا الوقت لاتخاذ القرار؟ وما اسباب تاخير الاعلان عن نتائج الدراسة؟

-هل هناك معوقات إدارية أو قانونية لدى الوزارة ادت إلى عدم انضمام هذه الشرائح لمشروع عافية؟ وما هي إن وجدت؟

- ما الشروط المطلوبة لضم الشرائح لمشروع عافية استنادا إلى قرارات أو لوائح الوزارة؟ وما سبب تاخير انضمام هذه الشرائح حتى الآن؟ وهل تنوي الوزارة تقديم تعديل تشريعي على القانون؟

- ما الأسس والمعايير التي يتم من خلالها إقرار ضم شرائح جديدة في مشروع عافية؟ وهل للوزارة خطة لتوسيع نطاق الاستفادة من المشروع؟ يرجى تزويدي بها إن وجدت.

أكدوا أن الكويت تحتاج إلى مثل هذه التشريعات المتطورة

نواب: تعديلات قانون الشركات بداية مبشرة لتشجيع الاستثمار

- حمدان العازمي: إقرار التعديلات إنجاز يحسب للمجلس والحكومة أبدت التعاون
- صفاء الهاشم: نافذة وأمل للشباب في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- يوسف الفضالة: نعمل على اختصار المعاملات وإنهاء معاناة كل من يراجع الجهات الحكومية
- أحمد الفضل: التعديل الأخير اختصر فترة تأسيس الشركة إلى يوم واحد فقط

إشادة نيابية بإقرار قانون الشركات

أشاد عدد من النواب بإقرار المجلس تعديل قانون الشركات رقم 1 لعام 2016 وأكدوا أنه يحقق طموحات أصحاب الأعمال في تسهيل إجراءات تأسيس شركاتهم ويختصر الإجراءات بما يشجع الاستثمار بخاصة للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة.

وقالوا في تصريحات لـ(شبكة مجلس الأمة الاخبارية) إن الكويت تحتاج مثل هذه التشريعات المتطورة التي تتماشى مع الممارسات الدولية لافتين إلى أنهم شهدوا أيضا تعاونا بين الحكومة والمجلس ساهم في سرعة إنجاز التعديلات والموافقة عليها.

وأكد النواب ان هذه التعديلات بداية لمرحلة جديدة يجب ان تكون فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الاولوية لكل خريج جديد.

وبين النائب حمدان العازمي أن التعديلات على قانون الشركات انجاز يحسب للمجلس، لافتا الى أن الحكومة ابدت التعاون من اجل الاستعجال في اقرار هذه التعديلات المهمة

وأوضح أن الكويت تحتاج إلى هذه التشريعات التي من شانها تسهيل اجراءات اصدار الرخص التجارية، واللحاق بركب الدول المجاورة التي سبقتها منذ فترة.

بدورها قالت النائب صفاء الهاشم إن التعديلات على قانون الشركات كانت مطلوبة وتعتبر نافذة وأمل للشباب فيما يتعلق بتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي ستخضع لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأعربت الهاشم عن تخوفها من إعداد اللائحة التنفيذية بطريقة خاطئة مشيرة إلى أن لديها تجارب سيئة مع الحكومة في اللوائح التنفيذية.

حمدان العازمي

وأشارت إلى أن القانون يكون مبهرا لكن في التفاصيل خطأ والتطبيق يكون انتقائيا لشرائح وأناس معينين، لافتة الى انها طلبت أن تكون اللائحة التنفيذية تحت عين ورقابة مجلس الأمة قبل إصدارها

صفاء الهاشم

من جانبه أوضح النائب يوسف الفضالة أن التعديلات جاءت لتسهيل بيئة الاعمال وإزالة بعض عوائق اصدار الرخص وانشاء الشركات مثل إلغاء شرط إيداع راس المال قبل الترخيص وسيكون ايداعه خلال فترة ٦٠ يوما وهذا موجود في اللائحة التنفيذية. واضاف أن هذه الخطوة تساهم في سرعة انجاز تراخيص الشركات

احمد الفضل

تكتشف انه تمت اعادة صياغة اللائحة التنفيذية بطريقة مشيرا إلى أن الطموح هو أن تنتهي المعاناة لكل من يراجع الجهات الحكومية من خلال اختصار المعاملات وتطوير بعض القوانين المالية واجراءاتها التي تنفر المواطنين.

وقال النائب احمد الفضل إن التعديلات على قانون الشركات كانت مقترحا انجز في لجنة تحسين بيئة الاعمال وكان لابد ان يمر باللجنة المالية للموافقة عليه.

وأشار إلى أنه في السابق كان تأسيس الشركات يستغرق 61 يوما ثم تراجع إلى٤ ايام والتعديل الأخير اختصرها إلى يوم واحد فقط وتتمنى بأن تكون بالمستقبل عشر دقائق وهذا يعتبر انجاز.

وكشف الفضل عن أنه سيطرح على المجلس قريبا مقترح الرخص المنزلية وضوابطها مشيرا الى أن الطموح ان تصل إلى مرحلة تكون فيها اولويات الخريج هي عمل مشروعه الخاص من خلال خلق بيئة عمل ناجحة ومحفزة بعد توفير المال والمكان والرخص.

واضاف ان المرحلة المقبلة تتطلب تشجيع الموظف الحكومي لأن يجد قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة جاذبا للعمل بحيث يفضله على عمله الحكومي ويترك وظيفته للانخراط بالمشاريع لحسابه الخاص.

وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته التكميلية العادية الماضية على تعديل قانون الشركات في المداولتين الأولى والثانية.

وتناولت التعديلات إلغاء شرط الإيداع المسبق لرأس المال قبل تأسيس الشركة، وإضافة البريد الالكتروني أو صندوق البريد للاستدلال على عنوان الشركة، وإلغاء القيمة الأسمية للحصص وتركها لتحدد من قبل الشركاء.